لمواكبة النمو الاقتصادي خلال العام 2014

هيرميس السعودية تعمل على تنفيذ 3 طروحات خاصة في قطاعات التعدين والسيارات والأغذية

الرياض – «رويترز»: تعمل الوحدة السعودية لبنك الاستثمار الإقليمي المجموعة المالية – هيرميس على تنفيذ صفقتين إلى ثلاث صفقات خلال 2014 في مجال الطروحات الخاصة في ظل سعي شركات القطاع الخاص للتوسع لمواكبة النمو الاقتصادي القوي في أكبر اقتصاد عربي.

وقال خالد جمال المدير التنفيذي بالمجموعة في مقابلة مع رويترز في الرياض إن الوحدة السعودية إن الصفقات المزمعة لهرميس في مجال الطروحات الخاصة خلال 2014 ستكون في قطاعات التعدين والتجزئة والسيارات والأغذية والمشروبات.

وذكر أن سوق الطروحات الخاصة سيشهد فرص استثمار واسعة خلال الفترة المقبلة مضيفا «معظم الخطط التوسعية للشركات تطمح في الوصول إلى الطرح العام بالبورصة بينما لا يسمح حجمها الحالي بذلك فتحاول «عبر الطروحات الخاصة» جذب رؤوس أموال لزيادة حجم الشركة واستثماراتها وإنتاجها لتكون مؤهلة لدخول سوق الأسهم.»

وأوضح جمال أن هيرميس السعودية التي تأسست في 2006 تعمل من منطلق استراتيجية تستهدف «المنافسة بقوة في المجالات المختلفة» وإنها تسعى لزيادة قيمة المحافظ التي تديرها المجموعة في المملكة والتي لا تزال صغيرة مقارنة بأصول قيمتها 3.5 مليار دولار تديرها هيرميس في مختلف أنحاء المنطقة.

وذكر أن حجم المحافظ التي تديرها هيرميس في السعودية يبلغ أكثر قليلا من 350 مليون ريال «93.3 مليون دولار» بينما مجموع الأصول التي تديرها هيرميس القابضة تقدر بحوالى 3.5 مليارات دولار.

«هذا يوضح أن حجم السعودية بالنسبة لحجم إجمالي الأصول التي ندير ها صغير ونعمل على أن نضخم هذا المبلغ بصورة كبيرة جدا في 2014».

وامتنع جمال عن تحديد الزيادة المستهدفة في الأصول خلال 2014.

ولفت إلى أن توسع القطاع الخاص في المملكة إلى جانب الاستقرار السياسي والاجتماعي بالسوق من شأنه أن يعزز الخطط الطموح للشركة.

وقال «تتوقع هيرميس فائضا في الموازنة قدره 71 مليار دولار في 2013 كما أن التوقعات ببقاء استقرار أسعار النفط حول 100 دولار يؤكد نظرتنا أن الإنفاق الحكومي سيستمر لسنوات مقبلة ما سينعكس إيجابا على استثمارات القطاع الخاص وعلى النمو الاقتصادي بوجه عام.»

هيرميس السعودية

فتح السوق للأجانب

قال جمال إن هيرميس على استعداد لخطوة فتح السوق السعودي للاستثمار المباشر من قبل الأجانب والتي قال إنها قد تستغرق بعض الوقت.

ولا يستطيع الأجانب – باستثناء مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الذين لهم معاملة خاصة – شراء الأسهم السعودية إلا من خلال اتفاقات مبادلة تنفذها بنوك استثمار عالمية أو عن طريق عدد صغير من صناديق المؤشرات.

وتضع السلطات السعودية منذ سنوات خططا لتحرير السوق لكنها لم تحددا موعدا لذلك حتى الآن.

وقال جمال «هيرميس لديها علاقات قوية بصناديق الاستثمار العالمية ونعتبر السمسار الأكبر للراغبين في التعامل في المنطقة فنحن نعلم ما يريده الأجانب ونعلم القطاعات التي يريدون الاستثمار بها ونزودهم بالبحوث التي تدعم قراراتهم الاستثمارية

يشارك فيه القطاع الخاص وجهات حكومية مختلفة

بنك وربة راعٍ بلاتيني لمعرض الصناعات والبناء الثالث

عدنان السالم

السالم: البنك يستهدف تقديم خدماته التمويلية للمستهلكين

أعلن بنك وربة عن مشاركته كراع بلاتيني في معرض الصناعات والبناء الثالث في الفترة من 2 إلى 5 ديسمبر المقبل وسط حضور ومشاركة كبيرة للعديد من الشركات الصناعية والتي تستهدف تنشيط القطاع الصناعي وتبادل الخبرات المتنوعة في هذا المجال.

وبهذه المناسبة أوضح عدنان السالم – رئيس المجموعة المصرفية في «وربة» أن رعاية البنك البلاتينية للمعرض تهدف إلى دعم المعارض الاقتصادية المهمة والتعريف ببنك وربة وبمنتجاته وخدماته المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الفعاليات الاقتصادية المهمة.

وأشار إلى أن المعرض سيكون فرصة للتعريف بخدماته التمويلية في قطاعي الصناعات والبناء حيث أنها تعتبر من القطاعات المهمة التي شهدت، ولا تزال تشهد، رواجا متزايدا.

وأوضح أنه بجانب تلك الخدمات المميزة، سيقوم البنك بتعريف الزائرين بمنتجات وخدمات البنك الأخرى التي يحرص من خلالها على تلبية رغبات المستهلكين. موضحا أن بنك وربة سيحرص على التواجد خلال فترة المعرض وعرض كافة الخدمات والمنتجات التمويلية ما يعد فرصة كبيرة لتعريف زوار المعرض بتلك الخدمات ومدى ما يمكن أن يقدمه البنك لهم من تسهيلات على المدى البعيد.

وقال السالم ان البنك يركز على تنويع إيراداته من خلال قطاعات اقتصادية تتمتع بعوائد عالية ومخاطر أقل، مبينا أن المعرض سيشارك فيه جهات حكومية مثل وزارة الكهرباء وبنك التسليف والإدخار وبلدية الكويت والهيئة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وهو الأمر الذي يعزز من أهمية المعرض. كما يواصل بنك وربة من خلال المعرض مساعيه لتقديم الحلول التمويلية للأفراد من خلال التعاون مع الشركات المعروفة والمساهمة في توفير الأدوات التمويلية المناسبة.

وحول الخدمات التمويلية المقدمة للأفراد، أشار عدنان السالم إلى أن بنك وربة يقدم ومن خلال إدارة التمويل الشخصي العديد من المنتجات والحلول المصرفية ذات القيمة المضافة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمساعدة العملاء على تلبية احتياجاتهم المختلفة وبنسب أرباح تنافسية وفترات سداد مرنة.

واختتم السالم بأن المعرض يشارك فيه العديد من الشركات الصناعية المختلفة، كما أن المعرض يقدم كل ما هو جديد في صناعات البناء تحت سقف واحد، كما يشارك فيه جهات حكومية ذات الاهتمام بصناعات مواد البناء. ويقدم المعرض 20 جائزة كبرى من الرعاة يتم تقديمها خلال أيام المعرض من خلال السحوبات التي ستجري يومياً.

«يحرص بنك وربة على التواجد في المعارض المهمة محلياً وإقليمياً وذلك تحقيقاً لاستراتيجيته التي تهدف إلى التواصل مع القطاعات الاقتصادية المهمة وتوسيع قاعدة عملائه والمشاركة والاستثمار في الفرص والمشاريع الاستثمارية ذات الربحية العالية».

رفع الضمان البنكي لمكاتب الاستقدام السعودية 200 في المئة

رفعت وزارة العمل السعودية قيمة الضمان البنكي على مكاتب الاستقدام السعودية بنسبة 200 في المائة، من 300 ألف ريال كل سنتين، إلى 450 ألف ريال سنويا عند تجديد الرخصة الرسمية لمزاولة المهنة، وذلك في تعميم وجهته الوزارة لمكاتب العمل في مختلف المناطق.

وقال مصدر لصحيفة الاقتصادية السعودية، إن وزارة العمل خاطبت جميع فروع مكاتب العمل في المناطق لإبلاغ مكاتب الاستقدام بالقرار الجديد عند تجديد الرخصة سنويا، مشيرا إلى أن الضمان البنكي في السابق كان يبلغ 300 ألف ريال عند التجديد كل سنتين، إلا أنه أصبح حاليا 450 ألف ريال عند التجديد كل سنة.

وبين المصدر أن مكاتب الاستقدام ملزمة بتجديد الرخصة في مدة وجيزة حددتها وزارة العمل، والمتأخر عن التجديد من مكاتب الاستقدام في جميع المناطق قد يكون عرضة للعقوبات التي ستحددها الوزارة في بنود لاحقة.

وأشار إلى أن وزارة العمل سحبت أيضا عددا من الصلاحيات التي كانت ممنوحة لمكاتب الاستقدام مثل تأجير العمالة ونحوها، وذلك لمنحها إلى شركات الاستقدام الجديدة، مبينا أن المكاتب التي لا تلتزم بتجديد رخصتها السنوية لن تتمكن من ممارسة نشاطاتها في القطاع سواء كانت داخلية أو خارجية.

وكانت لائحة نظام العمل قد نصت على طالب الترخيص أن يقدم ضمانا بنكيا مستمرا بمبلغ 300 ألف ريال قابلا للدفع في أي وقت،

71 مليار درهم فائض الميزان التجاري السلعي

الإمارات: التجارة الخارجية تنمو 15 في المئة إلى 2.2 تريليون درهم بنهاية 2012

«أبوظبي»: نمت التجارة الخارجية النفطية وغير النفطية لدولة الإمارات بنسبة 14.9 في المئة لتصل إلى نحو 2.2 تريليون درهم خلال العام 2012، مقابل حوالي 1.9 تريليون درهم في العام 2011، بحسب وزارة الاقتصاد.

وقالت الوزارة في تقريرها السنوي الصادر أمس «حقق الميزان التجاري السلعي والذي يشمل الصادرات النفطية وغير النفطية وصادرات المناطق الحرة وإعادة التصدير فائضا بمقدار 470.9 مليار درهم في العام 2012، مقابل 391.5 مليار درهم في العام 2011 وبنسبة نمو بلغت حوالي 20.3 في المئة».

وأرجعت الوزارة معدلات النمو لارتفاع نشاط إعادة التصدير وارتفاع أسعار النفط والذي يشكل حوالي 30.9 في المئة من إجمالي الصادرات السلعية الأثر الكبير في هذه الزيادة.

وأضافت: إنه فيما يتعلق بالميزان التجاري غير النفطي، فقد أصبحت القطاعات غير النفطية تأخذ حيزا متناميا في حجم التبادل التجاري مع العالم، حيث احتلت الصادرات السلعية غير النفطية والتي تشمل الصادرات الوطنية وصادرات المناطق الحرة وإعادة التصدير حوالي 69.1 في المئة من إجمالي الصادرات.

وحقق الميزان التجاري غير النفطي فائضا بلغ 37.3 مليار درهم في العام 2012، بعد أن كان يعاني من عجز بقيمة 18.4 في المئة في العام الذي سبقه.

ويعزى ذلك إلى زيادة توسع النشاط التصديري للمناطق الحرة وبنسبة نمو بلغت حوالي 26.2 في المئة وارتفاع وتيرة الصادرات الوطنية وخاصة من المنتجات التقليدية وتزايد نشاط إعادة التصدير.

مؤشرات النمو

الصادرات الوطنية

وأظهر التقرير، استمرار الصادرات الوطنية بتحقيق نمو مطرد خلال العام 2012 وذلك بفضل السياسات الاقتصادية والتجارية التي تم تبنيها والمتمثلة بتعزيز القاعدة التصديرية وفتح أسواق جديدة وتذليل الصعوبات أمام المنتجات الوطنية في الأسواق التقليدية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دول العالم والترويج التجاري والمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية.

وقد حققت الصادرات الوطنية غير النفطية نسبة نمو بلغت حوالي 48.4 في المئة و ساهمت بحوالي 13.2 في المئة من إجمالي الصادرات، فيما ساهمت الصادرات من المناطق الحرة بحوالي 14.3 في المئة ونمت بحوالي 26.2 في المئة مقارنة بالعام 2011.

وتركزت السلع المصدرة بالذهب وبوليمرات الإثيلين والحلي والمجوهرات والألمونيوم الخام وبوليمرات البروبلين والتي شكلت نحو 68 في المئة من إجمالي الصادرات، وقد استحوذت خمس دول هي سويسرا والهند وتركيا والسعودية وعُمان على نحو 60.0 في المئة من إجمالي الصادرات الوطنية.

إعادة التصدير

واستمر نشاط إعادة التصدير أيضا بلعب دور هام في التجارة الخارجية للدولة، ليحقق نسبة نمو بلغت 13.5 في المئة وبقيمة وصلت إلى حوالي 500 مليار درهم في العام 2012، مستفيدا من الموقع التجاري المميز للدولة والبيئة التحتية وسياسة الانفتاح المتبعة مع العالم.

وقالت الوزارة: «أصبح هذا النشاط الهام يسهم بحوالي 38.8 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية"، كما يسهم بتنشيط وتشغيل قطاعات النقل والتخزين والاتصالات والموانئ والأنشطة الصناعية العاملة في تصنيع المنتجات، ثم إعادة تصديرها مثل صياغة الذهب والألماس والحلي والمجوهرات والتي تستحوذ على حوالي 38 في المئة من نشاط إعادة التصدير. واستحوذت خمس دول هي الهند وإيران وبلجيكا وعُمان وهونج كونج على حوالي نصف السلع المعاد تصديرها.

الواردات

وقال التقرير: «ساهم استمرار التعافي الاقتصادي الذي شهده العام 2012 في زيادة الطلب على المواد الخام والسلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والرأسمالية على حد سواء، ما أدى إلى ارتفاع الواردات لتصل إلى حوالي 814.9 مليار درهم وبنسبة نمو بلغت حوالي 13.5 في المئة».

وتركزت الواردات السلعية في الذهب والألماس والحلي والمجوهرات والسيارات والطائرات وأجزاؤها لتشكل حوالي 41.0 في المئة من إجمالي الواردات، كما كانت الهند وأميركا والصين واليابان وكوريا الجنوبية من أهم الدول التي تم الاستيراد منها خلال العام.

وبسبب زيادة النشاط التجاري والصناعي في المناطق الحرة فقد نمت الواردات إلى تلك المناطق بحوالي 12.3 في المئة وساهمت بحوالي 26.1 في المئة من إجمالي الواردات غير النفطية.

الإمارات وقطر والسعودية تحتل صدارة المنطقة في جذب المواهب

تصدرت الإمارات وقطر والسعودية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بمواهبها، وفقاً لدراسة دولية جديدة.

ولا تزال المواهب مورداً ذا قدرة تنافسية عالية في الاقتصاد العالمي اليوم، وفقاً لمؤشر تنافسية المواهب العالمي «جي.تي.سي.آي» بدفعته الأولى، والذي صدر أمس عن كلية إنسياد، وذلك استناداً إلى البحوث بالشراكة مع معهد قيادة رأس المال البشري في سنغافورة «إتش. سي. آل. آي» واديكو. وتم تحليل 103 دول والتي تمثل 86.3٪ من سكان العالم و96.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

وصنفت الإمارات في المرتبة الـ19 عالمياً، حيث تصدرت اقتصادات الدول الخليجية القائمة على النفط. وتبرز قوة دولة الإمارات العربية المتحدة في الاستبقاء بشكل خاص «الضرائب، ونوعية الحياة والخدمات»، حيث تم تصنيفها في المرتبة الـ3 عالمياً «وذلك على الرغم من نقص في بيانات نظام التقاعد».

وقال بروتو لانفين، المدير التنفيذي للمؤشرات العالمية في كلية إنسياد، والذي شارك في تحرير التقرير «إن الإمارات تمتاز بمكانة قوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مما يفسر تصنيفها بين الدول الـ20 الأولى في مؤشر تنافسية المواهب العالمي على مستوى العالم».

واردف أن الإمارات تتحلى ببيئة أعمال قوية واستراتيجية واضحة لتصبح «مركزاً للمواهب» مثل سنغافورة، وتم تصنيف الإمارات في المرتبة الـ14 من حيث العوامل التمكينية «فعالية الحكومة والاستقرار والمناخ الابتكار والاتصال وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومرونة سوق العمل».

وحصلت عوامل المهارات العملية والمهنية في دولة الإمارات فضلاً عن عوامل النمو على تصنيف معتدل «23 و 21»، غير أنها بقيت بين الأخماس الأولى.

تقرير: الإمارات و«آيرينا» شريكان فاعلان في جهود تعزيز قطاع الطاقة المتجددة

أبوظبي – «وام»: رسخت دولة الإمارات مكانتها كمنصة عالمية للتعاون والنقاش العالمي حول مواضيع الطاقة المتجددة وتغير المناخ، من خلال استضافتها العديد من الأحداث والمؤتمرات الدولية المهمة، كالقمة العالمية لطاقة المستقبل، والتي تعقد سنوياً في العاصمة، وذلك تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.

وتلعب الدولة اليوم وبفضل الرؤية الثاقبة لقيادتها الحكيمة دوراً رياديا في مجال الطاقة المتجددة وقضايا تغير المناخ، حيث تكللت الجهود المبذولة بهذا الصدد بنجاح مساعيها لاستضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا» في أبوظبي. وأسست وزارة الخارجية خلال عام 2010 إدارة متخصصة في التغيير المناخي وشؤون الطاقة لإضافة خطوة جديدة تضمن حسن تمثيل الدولة في وكالة «آيرينا» وتعزيز مشاركة الدولة في المحافل الدولية في مجال الطاقة النظيفة وتنظيم وتنسيق الجهود المحلية في شؤون تغير المناخ، وحماية مصالح الدولة في مجال المفاوضات الدولية ذات الصلة.

وفي الثامن عشر من شهر نوفمبر الماضي أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، مرسوماً بتعيين الدكتور ثاني أحمد الزيودي مندوباً دائما للدولة لدى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا».

وقدم الدكتور الزيودي أوراق اعتماده إلى عدنان أمين مدير عام وكالة «آيرينا»، وذلك في مقرها بأبوظبي.

وبصفتها الدولة المضيفة للوكالة، كانت دولة الإمارات اعتمدت وطبقت تشريعات مهمة من إقامة تمثيل رسمي لها في المقر الرئيسي لـ«آيرينا» في أبوظبي، وتعيين مندوبين دائمين لديها.

مبادرة تسلط الضوء على قطاع التشييد في المنطقة الحرة

«جافزا» تفتتح منصة تفاعلية لربط المتعاملين بالشركات

افتتحت المنطقة الحرة لجبل علي «جافزا»، الشركة الرائدة في مجموعة المناطق الاقتصادية العالمية، جناحها في معرض الخمسة الكبار للبناء والتشييد أمس بعد انطلاق فعاليات المعرض في المركز التجاري العالمي بدبي. ودشنت سلمى علي سيف بن حارب، المدير التنفيذي للمناطق الاقتصادية العالمية ، المعرض رسميا بحضور عدد من كبار مسؤولي جافزا من بينهم إبراهيم محمد الجناحي، نائب المدير التنفيذي لجافزا والمدير التنفيذي للشؤون التجارية، وعاصم العباسي، والمدير التنفيذي للشؤون المالية إضافة إلى الشركات المشاركة وأهم شركاء جافزا الاستراتيجيين. ويعتبر جناح جافزا في المعرض أحد المبادرات الاستراتيجية للمنطقة الحرة التي تهدف إلى دعم الشركات التي تتخذ من جافزا مقراً لعملياتها في قطاع التشييد وتطوير البنى التحتية في تحقيق غاياتهم في التواصل المباشر مع أكبر المستفيدين من هذه الصناعة في منطقة الشرق الأوسط.

وقالت سلمى علي سيف بن حارب: «يعكس جناح جافزا الالتزام العميق من قبل المنطقة الحرة بخدمة ودعم عملائها في تحقيق ما يطمحون إليه من النمو والازدهار بطريقة عملية جدا، حيث سيتيح هذا الجناح للشركات المساهمة منصة تفاعلية أكبر للوصول إلى المزيد من العملاء في مجالات عملها».

ويُعدّ جناح جافزا أحد أهم مبادرات المنطقة الحرة التي يشكل العملاء جوهرها. ويهدف إلى تسليط الضوء على شركات البناء والتشييد التي تتخذ من جافزا مقراً لها وإلى إتاحة الفرصة لها لبناء شبكة علاقات أكثر فعالية في مجال عملها. وقد انضمت 11 شركة إلى جناح جافزا هذا العام إلى جانب شركاء المنطقة الحرة الرئيسيين الثلاثة؛ موانئ دبي العالمية وجمارك دبي وإمداد.

وتضم الشركات التي تشارك جافزا جناحها هذا العام: آرسيلورميتال، كونارز، شركة النمر لتجارة الحديد، إيه بي للمعادن، ديوك العالمية، الشرق الأوسط للمعادن، بولد العالمية، كاريولاتو، س.ام.جي.، نافكو، كانا للشحن والإدارة.

وتنظر جميع الشركات المشاركة في المعرض إلى «جناح جافزا» بصفته فكرة رائعة تنطوي على إمكانيات هائلة. ويصف بهرات باتيا، المدير الإداري لشركة كونارز للمنتجات المعدنية المحدودة، وهي واحدة من كبرى الشركات العالمية في صناعة الحديد والتي تتخذ من جافزا مقرا لها، مشاركتها في جناح جافزا بقوله: « تلوح لنا من خلال مشاركتنا في جناح جافزا فرص هائلة، فالعلامة التجارية لجافزا تشكل إضافة نوعية لمكانة شركتنا ونفوذها.

من حفل افتتاح المنصة التفاعلية